

منهجية أئمة القراء

في الغرب الإسلامي ابتداء من القرن الخامس الهجري

الدكتور التهامي الراجي الهاشمي رحمه الله¹

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط

أريدُ، قبل الشروع في الحديث عن منهج أئمة القراء، أن أحدد ما أعنيه بهذا المصطلح أئمة القراء.

كثيرا ما يرد في علم القراءات أوصاف للناس؛ وهذه الأوصاف استتبت عندهم على سُننٍ درجوا عليها لا يجيدُ الباحث منهم عنها أبداً، منها:

1 - البدر: هو القارئ الذي اشتهرت قراءته إلى درجة التواتر، ولقراءة البدر ضوابط محكمة شدّد النكير على كل من لا يعتبرها في قراءته، ونصّوا على أن هذه الضوابط التي هي عند المهتمين بهذا الفن من المتأخرين ثلاثة يجب أن تكون مجتمعة جميعها في قراءة، وإلا عدت شاذة يحرم تلاوتها، ولا يجوز التعبد بها بحال من الأحوال.

وهذه الضوابط، وإن كانت غايتها واحدة، وهي الحرص على ألا يدخل القراءة القرآنية ما ليس منها مما هو غير مسند أو ضعيف، غير متواتر ولا حتى مستفيض، فإنها تطورت في اتجاه هذا التشدد حرمة لقدسية القرآن الكريم.

في البدء اشتراطوا شرطين فقط هما:

أ. أن يكون القارئ مُجمعا على قراءته من قبل أهل عصره.
ب. أن يكون إجماع أهل عصره على قراءته قائما على أساس من توفره على العلم بالقراءة واللغة توفراً يقيه العثرات، دالاً على أصالة وعمق.

وعلى هذين الضابطين اعتمد الإمام ابن مجاهد المتوفى سنة 324 هجرية في تأليفه لكتابه الموسوم بـ "القراءات السبعة"، والذي وكما يدل عليه اسم مصنفه، تسبّع فيه القراءات.

ولو كان كتابه الثاني "كتاب الشواذ" موجودا غير ضائع، لانتّضح لنا، ولا شك من قراءتنا له، أنه إنما استطاع أن يخرجها للناس معتمداً كذلك على هذا المقياس ذاته.

¹- كان الأستاذ رحمه الله قد هيا هذا البحث مساهمة منه في ندوة علمية، فأدركه الأجل قبل انعقادها.

ويبين لنا ابن مجاهد نفسه نوعية مقياسه الذي اعتمده، فيقول: "وأنا ذاكر منازلهم، ودال على الأئمة منهم، ومخبر عن القراءة التي علمها الناس بالحجاز والعراق والشام، وشارح مذاهب أهل القراءة، ومبين اختلافهم واتفاقهم إن شاء الله، وإياه أسأل التوفيق بمَنِّه"².

يتضح لنا من هذا، أن مقياس ابن مجاهد منصب على تقويم شخصية القارئ لا على تقويم القراءة، ويؤكد ذلك لنا أكثر قوله بعد ذلك: "فمن حملة القرآن: المعربُ العالم بوجوه الإعراب والقراءات، العارف باللغات ومعاني الكلام، البصير بعيب القراءات المنتقد للأثار، فذلك الإمام الذي يفرع إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين"³.

على هذا المقياس، مقياس "تقويم القارئ" اعتمد بعض مؤلفي كتب القراءات لإضافة قراء آخرين فوق السبعة، واعتبار قراءاتهم قراءات متواترة. قال الهروي: "إنا وجدنا قراءتها على الشرط الذي وجدناه في قراءة غيرهما، ممن بعدهما، في العلم والثقة بهما واتصال أساندهما، وانتفاء الطعن في روايتهما"⁴.

وعلى نفس هذا المقياس أبعدها قراءة قارئ؛ فقد أبعدها مثلاً قراءة هارون بن حاتم أبي بشر الكوفي البزاز رغم شهرته، قال ابن الجزري: "مقرئ مشهور ضعفه"⁵، وقراءة يحيى بن إبراهيم المرسي، لأنه "ينسب إلى الكذب، وإلى ادعاء الرواية عن من لم يلقه ولا أجازه"⁶.

ثم تطور هذا المقياس بفضل ابن خالويه ليصبح من ثلاثة ضوابط تنصب جميعها على تقويم القراءة لا على تقويم القارئ، كما كان الشأن عند أستاذه ابن مجاهد. وهذه الضوابط الثلاثة هي:

1. أن يكون الاختلاف في اللفظ القرآني غير مخالف للمصحف
2. أن يكون الاختلاف في اللفظ القرآني غير مخالف للإعراب
3. أن يكون الاختلاف في اللفظ القرآني مما توارثته الأئمة

هذان المقياسان، مقياس ابن مجاهد ومقياس ابن خالويه، أدخل الغبن على مقياسين آخرين لقارئين معاصرين لابن

² كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة، بدون تاريخ. ص. 45.

³ كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص. 45.

⁴ البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: 1957م، 1/330.

⁵ غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 2/345.

⁶ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار لأبي عبد الله الذهبي. 1/346.

مجاهد فلم يكتب لهما الصمود والبقاء بسبب الرفض الحازم الذي قوبلا به من طرف المسلمين. أما القارئ الأول ابن شنبوذ، محمد بن أحمد بن أيوب المتوفى سنة 327 هـ، فقد جعل مقياسه من ضابطين فقط هما:

1. صحة السند

2. موافقة العربية

قال ابن الجزري في غايته: "كان يرى جواز القراءة بالشاذ، وهو ما خالف رسم المصحف الإمام. كان مثلاً يقرأ قوله تعالى: "فاسعوا إلى ذكر الله"⁷: (فامضوا إلى ذكر الله)، ويقرأ قوله: "وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون"⁸: (وتجعلون شكركم أنكم تكذبون)، ويقرأ قوله تعالى: "كل سفينة غصبا"⁹ (كل سفينة صالحة غصبا)، ويقرأ قوله: "كالعهن المنفوش"¹⁰، (كالصوف المنفوس)، ويقرأ قوله تعالى: "تبت يدا أبي لهب وتب"¹¹ (تبت يدا أبي لهب وقد تب)، ويقرأ قوله تعالى: "وما خلق الذكر والأنثى"¹² (الذكر والأنثى)، ويقرأ قوله: "فلما خر تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين"¹³ (فلما خر تبينت الجن أنّ الجن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين)، ويقرأ قوله تعالى: "وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون"¹⁴ (وينهون عن المنكر ويستغيثون الله على ما أصابهم وأولئك هم المفلحون)"¹⁵.

فابن شنبوذ كان إذن "يعتمد السند وإن خالف المصحف"¹⁶، وهو السلوك الذي عرّضه إلى الضرب بسبع درر من طرف الوزير أبي علي بن مقلّة.

أما القارئ الثاني وهو أبو بكر بن مقسم (265هـ - 354هـ) فجعل مقياسه الذي كان يعتمد منه من ضابطين فقط هما:

1. مطابقة المصحف

2. موافقة العربية

⁷سورة الجمعة (62) الآية 9 في العدد الكوفي

⁸سورة الواقعة (56) الآية 82

⁹سورة الكهف (18) الآية 79

¹⁰سورة القارعة (101) الآية 5

¹¹سورة المسد (111) الآية 1

¹²سورة الليل (92) الآية 3

¹³سورة سبأ (34) الآية 14

¹⁴سورة آل عمران (3) الآية 104

¹⁵غاية النهاية 54/2

¹⁶غاية النهاية 124/2

يقول ابن الجزري عنه: "وهذا يعتمد على المصحف وإن خالف النقل ووافق العربية"¹⁷. قال أبو طاهر بن عمر في كتابه البيان: "وقد نبغ نابغ في عصرنا، فزعم أن كل من صحَّ عنده وجه في العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها، فابتدع بدعة ضل بها عن قصد السبيل"¹⁸.

ولما حانت مرحلة التأليف في القراءات، تفريدا وتسديسا وتثمينا وتعشيرا قصد إزالة ما علق بأذهان الناس من أن الأحرف السبعة الوارد ذكرها في الحديث الشريف: "أنزل القرآن على سبعة أحرف" هي فقط القراءات السبع التي أُلّف فيها ابن مجاهد كتابه، اضطر المختصون إلى وضع مقياس يخدم هذه الفكرة الصائبة؛ مقياسا سيجعل الحدود بين القراءات المتواترة الصّحيحة والقراءات الشاذة مستقرة على أسس متينة.

نلاحظ فعلا أن كل المؤلفين الذين أُلّفوا في هذه الحقبة جعلوا نصب أعينهم مقياسا جديدا يتكون من ثلاثة ضوابط هي:

1. قوة وجه القراءة في العربية
2. موافقتها لرسم المصحف
3. اجتماع العامة عليها

ليصنفوا كتبهم.

ينصب هذا المقياس كما نرى على الحرف لا على القارئ. فكل حرف اجتمعت فيه الضوابط المذكورة هو من القراءات الصحيحة التي يجب أن يتعبد بها.

ويجدر بالذكر أن نشير إلى المقصود عندهم بـ "اجتماع العامة" هو ما اتفق عليه أهل الحرمين وأهل الكوفة وربما أهل البصرة أيضا حسب ما يُستخلص من هذا النص المستخرج من الإبانة¹⁹.

"والعامة عندهم ما اتفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة، فذلك عندهم حجة قوية، فوجب الاختيار. وربما جعلوا العامة ما اجتمع عليه أهل الحرمين، وربما جعلوا الاختيار على ما اتفق عليه نافع

¹⁷"واتفقا على موافقة العربية" عند ابن الجزري لأنه يتحدث عن القارئين معا ابن شنيوز وابن مقسم وأتحدث عن مقياس واحد

منهم

¹⁸غاية النهاية 124/2

¹⁹الإبانة في معاني القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي- القاهرة بدون تاريخ. ص. 50

وعاصم. فقراءة هذين الإمامين أوثق القراءات وأصحها سنداً وأفصحها في العربية، ويتلوها في الفصاحة قراءة أبي عمرو والكسائي- رحمهم الله"

نلاحظ فرقا مهما في الضابط الثالث بين مقياس ابن خالويه ومقياس هؤلاء المؤلفين المتأخرين نسبيا. فالضابط الثالث عند الأول، وهو "ما توارثته الأئمة" أصبح عند الذين جاءوا بعده "اجتماع العامة"، وطبعا في "اجتماع العامة" حفظا أكثر للقرآن ونصه.

لكن حتى هذا الضابط الذي وضع فعلا قيودا تقي القراءات من الخروج عن أداء مهمتها لا يكفي لإبعادها مما ليس منها مما هو غير مسند أو ضعيف الرواية، لذا لم يروا بداً من تطويره ليقوم بأداء المهمة على الوجه الأكمل. وهكذا عوض الضابط "اجتماع الأمة" بالضابط "صحة السند" ليصبح المقياس نهائيا كما يلي:

1. مطابقة القراءة للرسم العثماني ولو احتمالا

2. موافقتها للغة العربية ولو بوجه من الوجوه

3. صحة السند عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

لقد أمست هذه الضوابط التي أتقنوا أحكامها وقاية تقي تالي القرآن من الانحراف مع الأهواء، وصاروا يعلنون للملأ بكل ثقة، أنّ كلّ نصّ وافق هذه الضوابط هو قرآن لا شك في قرآنيته، سواء ورد عن السبعة أو عمّن هم دونهم، أو عمّن هم أكثر منهم. فكان ذلك فتحا علميا كبيرا فتح الله به على المسلمين.

2- الراوي: وهو الآخذ عن البدر بواسطة، مثل ما فعل أبو الحسن أحمد البزي وأبو محمد عمر قُنبل اللذان أخذوا عن شبل بن عباد عن ابن كثير. فعباد هذا هو واسطة العقد بين الراويين وبين البدر، وكما فعل الدوري والسوسي اللذان أخذوا قراءة البدر أبي عمرو البصري عن السند يحيى بن يزيد. وإلى هذا الوسيط بين البدر وراوييه أشار الإمام الشاطبي بقوله:

وأما الإمام المازني صريحهم ﴿﴾ أبو عمرو البصري فوالده العُلا

أفاض على يحيى اليزيدي سَيِّبَه ﴿﴾ فأصبح بالعَذْبِ القُرَاتِ مُعَلِّلا

أبو عمر الدُّوري وصَالِحُهُم أبو ﴿﴾ شُعَيْبٍ هو السُّوسي عنه تَقَبَّلَا

وقد يأخذ الراوي القراءة بدون واسطة مثل ما فعل قالون وورش الآخذان مباشرة عن البدر نافع.

ولكل بدر من البدور السبعة أو العشرة راويان، فتكون الروايات على هذا 14 بالنظر إلى القراءات السبع، وعشرين بالنظر إلى القراءات العشر، و28 بالنظر إلى القراءات الأربعة عشر.

3- الطريق: كل راو من الرواة الأربعة عشر أو العشرين نقلت روايته من طريقتين على الأقل، أو بأصح تعبير: كل ما نُسبَ للأخذ عن الراوي، وإن سَفَلَ فهو طريق.

ولا بد من توضيح الفرق الموجود بين القراءة والرواية والطريق بمثال.

خذ مثلاً البسملة بين السورتين، إثباتها أي النطق بها بين السورتين هو قراءة ابن كثير، ورواية قالون عن نافع، وطريق الأصمهباني عن ورش، وطريق أبي عبد الله محمد بن سفيان القيرواني صاحب "الهادي" عن أبي عمرو وهكذا إلينا.

وهذا الفرق بهذا الشكل الذي بيّنته بالمثال هو الخلاف الواجب؛ فهو عين القراءات والروايات والطرق، بمعنى أن القارئ ملزم على كل حال بالإتيان بجميعها عند تلقي القراءة. فلو أخلَّ بشيء من ذلك عُدَّ ذلك نقصاً في روايته، ورُدَّت عليه قراءته وقُوِّمَت.

وفي مقابل الخلاف الواجب نجد الخلاف الجائز، والخلاف الجائز هو خلاف الأوجه التي هي دائماً عندهم على سبيل التخيير. أَوْضَحُ هذا الخلاف الجائز بمثال.

لنأخذ الوقف على عارض السكون، أعني على سكون غير لازم، فالقارئ في هذه الحالة مخير بين أمور؛ إما أن يقرأ إن كان قبل السكون العارض حرفاً مدّ ولين بالإشباع، أو أن يقرأ بالتوسط، أو أن يقرأ بالقصر. فإن كان الحرف الذي وقفنا عليه بالسكون العارض مرفوعاً جاز له أن يقف عليه بالإشباع مع الإشمام²⁰، أو التوسط مع الإشمام أو بالقصر مع الإشمام، وجاز له أن يقرأه بالقصر مع الروم²¹. فلو أتى بوجه واحد من هذه الأوجه السبعة أجزاء، ولا يعتبر ذلك نقصاً في روايته.

²⁰الإشمام: هو هنا، الإشارة إلى حركة الموقوف عليه من غير صوت. وهناك فرق بين الإشمام في باب الوقف والإشمام في الإدغام؛ فالإشمام في باب الوقف هو ضم الشفتين عقب إسكان الحرف المضموم، إشارة إلى أن حركة هذا الساكن هي الضم، وأما الإشمام في الإدغام فهو ضم الشفتين مع مقارنة النطق بالإدغام، وأما إشمام كسرة الضم في "قيل" مثلاً في قراءة هشام والكسائي، فهو أن يتحرك القاف بحركة مركبة من حركتين، ضمة وكسرة، وجزء من الضمة مقدم وهو الأقل، ويليه جزء الكسرة وهو الأكثر. أما قول القراء وهم يتحدثون عن قراءة "الصراط" أو "صراط": قرأ خلفاً عن حمزة بالصاد مشمة صوت الزاي حيث وقعا، وقرأ خلاد مثل خلف في الموضع الأول خاصة وهو: "اهدنا الصراط المستقيم" في الفاتحة فهو أن تخلط لفظ الصاد بالزاي، وتمزج أحد الحرفين بالآخر بحيث يتولد منهما حرف ليس بصاد ولا بزاي، ولكن يكون صوت الصاد متغلباً على صوت الزاي. ولا بد من الإشارة إلى أن الإشمام لا يدخل في بابي الوقف والإدغام إلا في الحروف المضمومة.

²¹الروم هو النطق ببعض الحركة، وقُدِّرَ بثلاثها أو هو تضعيف الصوت بها حتى يذهب معظمها، ولا يكون الروم إلا مع القصر؛ فالروم إذن عبارة عن الإخفاء ما دام هو النطق ببعض الحركة، فيكون والحالة هذه مذهباً آخر غير الإدغام وغير الإظهار. وعليه فإن الإدغام المحض مع الروم ممتنع، إذ الروم بمنزلة الوصل وإن الروم عكس الإشمام الذي يجري في المضموم والمكسور.

4- أئمة القراء

وهو المصطلح الذي يهمننا في هذا العرض أكثر من غيره. أقصد بأئمة القراء علماء القراءات المتخصصين فيها المتقنين لمراتبها، البارعين في تخريجها. وهم بهذا يمكن أن يعدوا طريقا من الطرق التي أشرت إليها قبل قليل.

لا بدّ، في نظري إذن، من التمييز بين القارئ الذي توقّرت في قراءاته الضوابط الثلاثة المذكورة سابقا، والذي يعرف عندهم بالبدر، وبين الراوي الذي أخذ من قراءة البدر وجها من الرواية ارتضاه، فأصلّ فيه أصولا وبني فيه فرشاً، وبين الطريق التي تأخذ وجها من الرواية، وتسنّ فيها سننا تسير على هداها، وبين أئمة القراء الذين يجمعون كل هذا وينظّمونه ويؤبّونونه، ثم يدرسونه دراسة متأنّية، متبعين في ذلك كله منهجا قويا أرسوا قواعده وحدّدوا ضوابطه. هذا المنهج الدقيق الذي اتبعوه في دراستهم للقراءات هو الذي سأعرض لبعض جوانبه اليوم.

يغيب عن كثير من الناس مدى اهتمام أئمة القراء بالمنهج.

وفعلا فالأغلبية منهم تعتقد أنّ هذا العلم الذي له علاقة متينة جدا بالقرآن – بل هو القرآن عينه – لا يمكن أن يكون إلا توقيفا لا ابتكار فيه ولا تطور يلحقه؛ وإذن لا داعية لإقامة منهج يتوصل به إلى حل ألغازه وخفياها. هذا صحيح من حيث أن القراءات القرآنية سنة متبعة يُلزَمُ قبولها والمصير إليها والرواية في الموضوع، إن ثبتت، لم يردّها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن أئمة القراء لا يعلمون أبدا في شيء من حروف القرآن إلا على الأثبت في الأثر والأصحّ في النقل.

لكن ألا يكون هذا الاحتراز وهذه الشروط نواة منهج واعدٍ نهل منها أئمة القراء.

وكذلك كان لم يمر على صياغة هذه القوانين إلا يسيرا حتى ظهر في الغرب الإسلامي في كل من قرطبة ودانية إمامان عظيمان سيوقفان حياتهما لهذا العلم الذي سيحقق على يديهما ازدهارا لا مثيل له. هذان العالمان هما أبو

محمد مكي بن أبي طالب القيسي القرطبي وأبو عمرو عثمان بن سعيد الداني. وما كان لهذين العالمين الجليلين أن يحرزا على هذا السبق إلا باتباع منهج قاس في الدرس والتحليل ألزما أنفسهم به.

لا شك أن كل من رجع إلى كتبهما تبين له الشرعة الواضحة التي نهجاها في بسطهما لاختلاف القراءات.

لقد كان لهما الفضل، مثلا، في تقسيم هذا العلم إلى فرعين اثنين:

الفرع الأول: جمعوا فيه أصول هذا العلم؛ أصولاً انضبطت تحت قواعد عامة تميز كل قارئ عن الآخر، وتجمع أصوله في النازلة، وتوضح اختياراته حول القضايا ذات الاتجاه الواحد.

وهكذا أصبحت أصول القراءات في منهجهم هذا على هذا الشكل:

1. الإدغام الكبير
2. إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين
3. هاء الكناية
4. المد والقصر
5. الهمزتان من كلمة
6. الهمزتان من كلمتين
7. الهمز المفرد
8. وقف حمزة وهشام على الهمز
9. الإظهار والإدغام وفيه يعرض عادة:
 - أ. إدغام ذال "إذ"
 - ب. إدغام دال "قد"
 - ج. إدغام تاء التأنيث
 - د. إدغام لام "هل" و"بل"
 - هـ. إدغام حروف قربت مخارجها.
10. أحكام النون الساكنة والتنوين
11. الفتح والإمالة بين اللفظين
12. مذهب الكسائي في إمالة هاء التأنيث في الوقف
13. مذاهيم في الرءات
14. مذاهيم في اللامات
15. الوقف على أواخر الكلم
16. الوقف على مرسوم الخط
17. مذاهيم في ياءات الإضافة
18. الياءات الزوائد

الفرع الثاني: خصّصوه لما يسمى عندهم بالفرش، تعرّضوا فيه إلى اختلاف القراءات المفردة التي لا تنضبط تحت أصل عام يتحكّم فيها.

لقد أنجز هؤلاء الأوائل عملاً جباراً، إنهم لم يكتفوا بإيجاد حل يضمن ضبط القراءة ويمهّد لاستيعابها، وإنما أقاموا الأصول وخرّجوها التخرّج الملائم تارة لقواعد النحو العربي، وأخرى لأساليبهم في البلاغ، وثالثة لاتجاههم المذهبي في العقيدة.

ومع ذلك بقي هذا العلم المهم جداً في حاجة إلى منهج يبسط معقده ويجمع شتاتة وييسر عسره، لا سيما وأنّ القراءات كثيرة قد تصل إلى ما فوق العشرين.

فكيف يمكن للمقبل على القراءات – أي كان ذكاًؤه- استيعاب كل ذلك بغير ضابط يضبطها إلا نصوص تتلى من صحيفة مع العلم أنّ القراءات هو العلم الوحيد الذي لا يحسن أن يعود فيه المرء إلى كتاب ليقراً بالروايات الشرعية؛ القراءات نص يُتعبّد به حفظاً من ذاكرة لا قراءة من كتاب أو مصحف أو أوراق.

وإذا كان لا بد من إيجاد منهج يلائم هذا النوع من العلوم التي تعتمد، بالدرجة الأولى على الحفظ، فليكن مذهب "فن تقوية الذاكرة" Méthode mnémotechnique.

سيقال لي إن هذا المذهب هو عند المسلمين علامة على دخولهم مرحلة انحطاط لا حجة على تطور علم عندهم. وسيحتج من سيقدم هذا الاعتراض بأنهم كانوا وقت ازدهارهم يبحثون في شتى العلوم ويؤلفون فيها بوضوح ودونما تعقيد، فلما فاتهم الركب وتخلّفوا انكبوا على هذه العلوم ينظّمونها في أراجيز معقدة احتاجت لحل ألغازها إلى شروح وهوامش وتعاليق وطرر لا تتناهى مما أفسد عليهم كل شيء.

أنا متفق مع المعارض في هذا الرأي حينما يتعلق الأمر بعلوم يمكن استيعابها بطول ممارسة وإعمال العقل واستخدام المنطق. وفعلاً تضررت العلوم التجريبية جميعها بهذا المنهج، كما تضررت به معظم العلوم الإنسانية، لكن القراءات، وهو علم يتوقف على الذاكرة بالدرجة الأولى، وعلى حسن استعمال الخلاف الكثير الموجود بين النصوص المتنوعة التي يجب أن تحفظ عن ظهر قلب، لا بدّ أن يُعتمد فيها على منهج "فن تقوية الذاكرة". وكان ما أراد أئمة القراء.

لقد سخر الله لهذا الأمر عالماً من علماء الغرب الإسلامي، فهم هذا وقدره، فانكب على بناء منهج دقيق يساعد المسلمين بمزاياه الكثيرة على إتقان القراءات بأقل جهد وفي أقصر وقت. هذا العالم هو أبو محمد بن أبي القاسم بن خلف الرعيّني الأندلسي الشاطبي من علماء القرن السادس الهجري²²

²²ولد آخر سنة 538 بشاطبة وتوفي رحمه الله في 28 جمادى الآخرة سنة 509 هـ بالقاهرة ودفن بالقرافة بين "مصر والقاهرة" بمقبرة

القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني – ترجمته في غاية النهاية 20/2 الترجمة رقم: 2600.

الذي وصف في كتابه "حرز الأمانى ووجه التهاني"²³ منهج أئمة الغرب الإسلامي وصفا دقيقا، ثم أتبعه بتحليل وتخريج وتوجيه للقراءات التي أصبحت بعده، بفضل منهجه هذا سهلة ميسرة، يتقنها كل من عقد العزم على ذلك.

سأحاول في هذه العجالة، توضيح هذا المنهج الذي ابتكره هؤلاء الأئمة في الموضوع.

سبق أن قلنا إن القراءات المتواترة سبعٌ على المشهور، وأن لكل قارئ راويان. وعليه، فإن عدد الذين سيحيل عليهم المنهج 21 إماما.

فإذا علمنا أنهم قد يتفوقون على قراءة واحدة وقد يختلفون اختلافا مفرعا، بمعنى أنه قد ينفرد قارئ أو راو واحد بقراءة، ويختلف معه الآخرون، وقد يتفق اثنان ويخرج الباقيون، وقد يتفق ثلاثة ويختلف معهم ما عداهم، ويتفق أربعة ويختلف معهم ما سواهم، بل قد لا يخرج عن الاتفاق إلا قارئان أو إلا قارئ واحد. وهكذا فإن مراتب القراء تصل عندهم بشكل إجمالي لا تفصيل فيه إلى 34 حالة.

هذا إذا اقتصرنا على القراء البدر فقط، أما إذا نزلنا إلى الرواة وهو أمر لا بد منه كما سبق أن قلنا، كانت الحالات أضعافا مضاعفة.

لقد استطاع الشاطبي إحصاء هذه الحالات في القرآن كله، وتمكن من ضبطها ضبطا محكما، ثم قام بنظمها في قالب شعري سهّل على الناس حفظها.

وليصل إلى مبتغاه، رمز لكل قارئ برمزٍ موظفا:

أولا الكلمات السبع الآتية: أبح/دهز/حطي/كلم/نصع/فضق/رست

مشيرا بالحرف الأول من الكلمات السبع السابقة إلى القارئ البدر.

وهكذا أصبحت الهمزة تشير إلى القارئ البدر نافع المدني،

والدال إلى القارئ البدر ابن كثير المكي،

²³لامية، نظم فيها كتاب التيسير للداني (444 هـ) وهي مؤلفة من 1273 بيتا. وأول من شرحها هو علي بن عبد الصمد السنحاوي (558 هـ- 643 هـ). ترجمته في غاية النهاية ج1/568. الترجمة رقم 2328، وسعى شرحه للشاطبية بـ "فتح الوصيد في شرح القصيد". وأحسن شرح يوجد الآن بين أيدينا لهذه القصيدة هو شرح الشيخ برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري (تـ 732 هـ)، لكن الشرح الذي ينتفع به الطلبة الآن هو شرح الإمام أبي القاسم علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن القاصح العدري البغدادي المتوفى سنة 861 هـ. سعى شرحه: "سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي"، وقد طبع عدة مرات ومعه إما "مختصر بلوغ الأمانة" للشيخ الضباع على تحرير مسائل الشاطبية للشيخ خلف الحسيني وحده وإما هذا المختصر مع "غيث النفع" للصفاسي.

والحاء إلى القارئ البدر أبي عمرو بن العلاء،
والكاف إلى القارئ البدر ابن عامر الشامي،
والنون إلى القارئ البدر عاصم بن أبي النَّجود،
والفاء إلى القارئ البدر حمزة بن حبيب الزيات،
والراء إلى القارئ البدر أبي الحسن علي بن حمزة الكسائي النحوي.
وأشار بالحرفين الثاني والثالث في الكلمات السبع إلى الراوي الأول، والثاني لكل قارئ.
فأصبحت الباء تشير إلى قالون
والجيم إلى ورش
والهاء إلى البزي
والزاي إلى قنبل
والطاء إلى أبي عمر الدوري
والياء إلى السوسي
واللام إلى هشام
والميم إلى ابن ذكوان
والصاد إلى أبي بكر شعبة
والعين إلى حفص
والضاد إلى خلف
والقاف إلى خلاد
والسين إلى أبي الحارث
والتاء إلى الدوري أبي عمر
ووضَّح الإمام الشاطبي منهجه هذا قائلاً:

وسوف تراهم واحداً بعد واحد ﴿١﴾ مع اثنين من أصحابه مُتَمَثِّلاً

وبعد أن استعرضهم جميعاً مع روايتهم بالترتيب الذي أثبتته أعلاه، قال شارحاً طريقته:

جعلتُ أبا جَادٍ على كل قارئ ﴿﴾ دليلاً على المنظوم أوَّلُ أوَّلًا

لقد تمكن من تحديد منهجه فيما يخص القارئ المفرد والراوي المفرد في بيتين فقط كما رأيت.

ثانياً : تصدى للرمز الذي يشير إلى جماعة البدور الذين يتفوقون أو يختلفون فخص:

- الكوفيين بالثناء المثلثة
- البدور الستة غير نافع بالخاء المعجمة
- الكوفيين حين يتفوقون مع ابن عامر الشامي بالذال
- الكوفيين حين يتفوقون مع ابن كثير المكي بالظاء
- الكوفيين حين يتفوقون مع أبي عمرو البصري بالعين
- حمزة والكسائي حين اتفقا بالشين

أشار إلى الطوائف الثلاث الأولى بقوله:

ومنهم للكوفي ثناء مثلث ﴿﴾ وسِتَّتَهُم بالخاء ليس بأغفلاً

عَنَيْتُ الأولى أثبتُّهم بعد نافع ﴿﴾ وكوفٍ وشام ذالهم ليس مُغفلاً

وأشار إلى الطوائف الثلاث الثانية بقوله:

وكوف مع المكي بالظاء معجماً ﴿﴾ وكوفٍ وبصرٍ غِيئُهُم ليس مُهَملاً

وذو النَّقْطِ شَيْنٌ للكسائي وحمزةٌ

وبهذا يكون أنهى ما تبقى من "أبا جاد" الذي التزمه وما تبقى هو "تخذ/ظغش/"

نظم أحد المغاربة القراء المتأخرين هذه الرموز في بيت شعري فقال:

ظَفَرُزْنَدُ غَفَرْنَجِ شَفَرٍ ﴿﴾ ذَفَرْنَكُ ثَفَرْنُ خَدْحَكَنْفَرٍ

ثم تصدى لمجموعات أخرى اتفق أصحابها في القراءة أو اختلفوا، فخص:

- الراوي شعبة حين يتفق مع الكسائي وحمزة باللفظ صحبة
- الراوي حفص حين يتفق مع الكسائي وحمزة باللفظ صحاب
- للبدر نافع حين يتفق مع البدر ابن عامر باللفظ عم

- للبدور الثلاثة الأولى نافع وابن كثير وأبي عمرو باللفظ سما
- للبدور ابن كثير حين يتفق مع البدر أبي عمرو البصري باللفظ حق
- لاتفاق ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر باللفظ نفر
- لاتفاق نافع مع ابن كثير باللفظ حرمي
- لاتفاق نافع مع الكوفيين باللفظ حصن

يجمع الإمام الشاطبي رموزه هذه في أبيات يسهل حفظها فيقول

﴿﴾ وقل فيهما (حمزة والكسائي) مع

شعبة "صُحْبَةَ" تلا

"صِحَابٌ" هما مع حفصهم "عَمَّ" نافع ﴿﴾ وشامٍ "سَمًا" في نافع وفتى العلا

ومكَّ "حَقُّ" فيه وابن العلا قل ﴿﴾ وقل فيهما واليحصبي "نَفَرٌ" حلا

و"حَرَمِيٌّ" المكِّي فيه ونافع ﴿﴾ و"حِصْنٌ" عن الكوفي ونافعهم علا

ويجدُرُبي أن أشير هنا إلى أن إماما من أئمة القراء المغاربة المتأخرين صاغ هذه الرموز الصعبة المركبة في القالب الذي يعرف في المغرب بـ "النص"، "تنصت" بتشليحت تسهила لهضمها، فقال

حَقُّ لِحَدِّ ثَمَّ كَدَخَ نَفَرٌ ﴿﴾ أَدَخَ سَمًا أَلِّ لِعَمِّ أَخْبَرُوا

عَرَفَ صِحَابًا ثَمَّ صُحْبَةُ صَرَفٌ ﴿﴾ أَدَّ لِحَرَمِيٍّ وَحِصْنٌ أَنْرَفُ

وعندما ينتهي من وضع شبكة الرموز وهي شاملة كاملة غطت بقليل من الرموز نسبيا جميع القراء وكل الرواة؛ أقول عندما ينتهي من هذا يبدأ في شرح الشروط التي يجب أن تتوفر في منهجه، فيقول:

وما كان ذا ضدِّ فإنِّي بضدِّه ﴿﴾ عني فزاحم بالذكاء لتفضُّلاً

إنه هنا بصدد بيان اصطلاحه في عبارات وجوه القراءات؛ وهو يطلعنا الآن بواسطة هذا القانون أن كل وجه له ضدُّ واحد سواء كان عقليا أو اصطلاحيا، لذا يستغني بذكر أحد الضدِّين عن الآخر لدلالته عليه، فيكون من سَيِّ يقرأ بما ذكره، ومن لم يُسَمَّ يقرأ بضد ما ذكره. ومعلوم أن الأضداد في القراءات القرآنية - ولعلها جميع العلوم - تنقسم إلى قسمين، أحدهما ما يعلم من جهة العقل، والثاني ما يعلم من جهة اصطلاحه. ثم هي تنقسم إلى قسمين آخرين.

منها ما يطرد وينعكس؛ أي كل واحد من الضدين يدلّ على الآخر، ومنها ما يطرد ولا ينعكس. وطبعا وكما كان منتظرا يبدأ بالقسم الذي يعلم من جهة العقل ويطرد وينعكس، فيقول:

كمدّ وإثباتٍ وفتحٍ ومُدغم ﴿﴾ وهمزٍ ونقلٍ واختلاسيّ تحصّلا

أ. فالمُدُّ في منهجه ضدَّ القصرِ

نُمثّل لهذا بقوله الوارد في "باب الهمزتين من كلمة"، قال:

ومُدُّك قبل الفتح والكسر (حُ) جَّةٌ ﴿﴾ (ب) ها (لُد) ذُ وقبل الكسر خُلْفُ (ل) ه وَا

هذا مثال سقناه شاهدا على أن المد هو عنده ضد القصر. لكن في القاعدة رموزا كنا أشرنا إليها ونغتنم فرصة ذكرها في هذا المثال لشرحها أكثر. تقول القاعدة أن المشار إليهم بالحاء في (حجة)، وبالباء في (بها)، وباللام في (لذ)، وهم بالتتابع أبو عمرو وقالون وهشام يمدّون الهمزة المفتوحة والمكسورة إذا التقت همزتان في كلمة واحدة، الأولى تكون طبعا دائما مفتوحة وهي محققة عند الجميع، ولكنه يضيف فيقول: إن المشار إليه باللام في (له ولا) وهو هشام يقرأ بالمد وعدمه، أي بالقصر إذا كانت الهمزة الثانية مكسورة.

يخلص عندنا أن المشار إليهم بالحاء والباء واللام في قوله: " (حجة بها لذ) يمدون بهذا الاحتراز الذي ذكرناه، وأن غير المذكورين وهم ورش (نافع قُرّع لأن قالونا ذكر مع الذين يمدون) وابن كثير وابن ذكران (ابن عامر فرع لأن هشاما ذكر مع الذين يمدون) وعاصم وحمزة والكسائي فإنهم يقصرون.

ب. الإثبات في منهجه ضد الحذف

نمثل لهذا بقوله الوارد في قسم الفرش من سورة يوسف عليه الصلاة والسلام، قال وهو يتحدث عن القراءات الواردة في قوله تعالى "يا بُشراي"²⁴

* وبُشراي حذف الياء (ثَ) بتُّ ومُيَّلا *

شفاءً وقَلِّل (ج) هُبِدًا وكلاهما ﴿﴾ عن ابن العَلَا والفتحُ عنه تفضُّلا

أخبرنا أن المشار إليهم بالياء في (ثبت) وهم الكوفيون كما نعرف قرأوا "يا بشراي" بحذف الياء الأخيرة، وإذن فالباقون وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر يقرأون بعكس الحذف وهو الإثبات، أي إثبات الياء مفتوحة في الوصل ساكنة في الوقف كما يفهم ذلك من تلفظه بها في

²⁴سورة يوسف (12) الآية 19

قانونه، لكن كلُّ على أصله الذي يوضحه في البيت بعده، أما المشار إليهم بالشين في قوله "شفاء" وهما حمزة والكسائي فيقرآن:

" يا بشرى" بإمالة الألف وأن المشار إليهم بالجيم من (جهبذا)²⁵ وهو ورش، فيقرأها بالتقليل أي بين الفتح والكسر، ويخبرنا أن أبا عمرو الذي أشار إليه (بابن العلاء) فيقرأها بالوجهين الإمالة كحمزة والكسائي والتقليل كورش، لكنَّ له وجهًا ثالثًا وهو الفتح الذي أشار إليه بقوله: "والفتح عنه تفضلاً". وأعتقد أن الفتح عنده في هذه اللفظة هو المشهور الذي لم يرو الإمام الداني في التيسير غيره²⁶.

ج. الإدغام في منهجه ضد الإظهار

نمثل لهذا في قوله الوارد في فرش سورة الكهف، قال:

ومكَّنِّي²⁷ أَظْهَرُ (د) لِيلا وسكَّنوا ﴿﴾ مع الضم في الصُّدْفَيْنِ عن شُعْبَةَ المَلَا

يخبرنا في هذا الحكم أن المشار إليه بالدال في قوله (دليلاً) وهو ابن كثير المكي، كما نعرف يقرأ "مكَّنِّي" بنونين خفيفتين مفتوحة تليها مكسورة، إذن الباكون وهم نافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي يقرأون بضم ذلك أي بالإدغام "ما مكَّنِّي"، ثم يتحدث في الشطر الثاني من البيت عن قراءة "الصدفين"²⁸، فيخبرنا أن أشرف

الناس وهم السادة المشايخ والرواة، وهم الذين يعنيم بقوله "الملا" نقلوا عن الراوي شعبة قراءة "الصدْفَيْنِ" بسكون الدال وضم الصاد، وبما أن هذا أمر لا يهمننا الآن لا سيما وأن مراتب قراءات "الصدفين" لم تنته في هذا الشطر من البيت فلن نتحدث عنه هنا.

د. الهمز في منهجه ضد ترك الهمز

يستفاد هذا من قول الامام الشاطبي في الحرز، قال رحمه الله:

مع السَّوقِ ساقِها وسوقِ اهِمِّزُوا (ز) كا ﴿﴾ ووجهُ بهمزي بعده الواوُ وُكَّالًا

²⁵الجهبذ: الناقد الحاذق

²⁶التيسير للداني، ص: 128

²⁷سورة الكهف (17) الآية 95 بالعد الكوفي 91 بالعد الحجازي

²⁸سورة الكهف (17) الآية 96 في العد الكوفي

يخبرنا أنّ المشار إليه بالزاي من (زكا) وهو قنبل راوي ابن كثير المكي يقرأ: "كَشَفَتْ عن ساقِها"²⁹ وبالسوق والأعناق³⁰ وعلى سوقه³¹ بهمزة ساكنة بعد السين، وله - يقول صاحب الحرز - وجه آخر، وهو ضم هذا الهمز ومدّه على وزن (فعلول). وإذا كان قنبل يقرأ بالهمز كما أمر به الشاطبي في حكمه فغيره المسكوت عنه يقرأ كلّ ذلك بترك الهمز.

هـ. النقل في منهجه ضدّ عدم النقل أي إثبات الهمزة

نوضح ذلك بقوله في فرش سورة البقرة:

وَنَقْلُ قُرْآنٍ وَالْقُرْآنِ (د) وَأُوْنَا ﴿٤٠﴾ وَفِ تَكْمِلُوا قَل شُعْبَهُ الْمِيمِ ثَقَلًا

يخبرنا أنّ ابن كثير المكي المشار إليه بالدال من (دواؤنا) ينقل حركة الهمزة إلى الساكن قبله في لفظ القران سواء كان نكرة مثل قوله تعالى: "أيت بقران"³² و"قران الفجر"³³، و"قراءانا فرقناه"³⁴، و"جمعه وقراءان"³⁵ و"بل هو قران مجيد"³⁶، أو معرفا بالألف واللام مثل قوله تعالى: "الذي أنزل فيه القران"³⁷ و"ولا تعجل بالقران"³⁸ وإذا كان ابن كثير يقرأ بالنقل فغيره يقرأ بعدمه، وهو الاحتفاظ بالهمزة ساكنا ما قبلها في هذا اللفظ، ثم يتحدث في الشطر الثاني عن قوله: "ولا تكملوا"³⁹ فيخبرنا أنّ شعبة يقرأ بتثقيل الميم، وطبعا فإن الضرورة والحالة هذه تُحتم فتح الكاف، والباقون يقرأون بضد ذلك أي بالتخفيف.

و. اختلاس الحركة هو في منهجه إكمال الحركة

²⁹سورة النمل (44) الآية 44

³⁰سورة ص (38) الآية 33

³¹سورة الفتح (48) الآية 29

³²سورة يونس (10) الآية 15

³³سورة الإسراء (17) الآية 78

³⁴سورة الإسراء (17) الآية 106

³⁵سورة القيامة (75) الآية 17

³⁶سورة البروج (85) الآية 21

³⁷سورة البقرة (2) الآية 158

³⁸سورة طه (20) الآية 114

³⁹سورة البقرة (2) الآية 185

نمّثل لهذه النقطة بقوله في حرز الأمانى كذلك:

وَإِسْكَانِ بَارِئِكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ لَهُ ﴿٤٠﴾ وَيَأْمُرُكُمْ أَيْضًا وَتَأْمُرُهُمْ تَالَا

وَيَنْصُرُكُمْ أَيْضًا وَيَشْعُرُكُمْ وَكُمْ ﴿٤١﴾ جَلِيلٌ عَنِ الدَّوْرِيِّ مُخْتَلَسٌ جَلًّا

يخبرنا أن أبا عمرو وهو المقصود بضمير له العائد على رمزه في بيت سابق يسكن الكلمات الست المذكورة في البيتين، إي اسكان الهمزة من "بارئكم"، وذلك في موضعين اثنين في القرآن الكريم كلاهما في البقرة⁴⁰، وإسكان الراء في الكلمات الأخرى المذكورة في البيتين وجملتها اثنا عشرة موضعا؛ أولاهن، **بعد** بارئكم حسب ورودها في النظم، "يأمركم"، ثم بعدها "يامرهم"، ثم "تأمرهم" وهي تسعة مواضع؛ أربعة بالبقرة⁴¹، واثنان في آل عمران⁴²، وموضع في النساء⁴³، وواحدة بالأعراف⁴⁴، وموضع في الطور⁴⁵، ثم "ينصركم" اثنان بآل عمران⁴⁶، وواحد بالبلد⁴⁷، والكلمة السادسة والأخيرة "يشعركم" بالأنعام⁴⁸ ثم يوضح القسم الثاني، وهي الأضداد التي اصطلح عليها ليستتب له المنهج على شرعة مستقيمة فيقول:

وَجَزْمٍ وَتَذْكِيرٍ وَغَيْبٍ وَخَفَّةٍ ﴿٤٢﴾ وَجَمْعٍ وَتَنْوِينٍ وَتَحْرِيكِ أَعْمَلًا

فالجزم عنده في اصطلاحه ضد الرفع وهو يطرد ولا ينعكس. أما بيان اطّراده فإنه متى ذكر الجزم يؤخذ ضده الرفع، وأما الرفع فضده النصب كما سيوضح ذلك في مكان آخر.

أما باقي الأضداد المنصوص عليها في قوله أعلاه فمطرده ومنعكسة أيضا. ويسرد باقيا فيقول:

⁴⁰سورة البقرة (2) الآية 54

⁴¹سورة البقرة (2) الآية 67، وفي الآية 93 وفي الآية 169 وفي الآية 268

⁴²سورة آل عمران (3) الآية 80 مكررة فيها

⁴³سورة النساء (4) الآية 58

⁴⁴سورة الأعراف (7) الآية 157

⁴⁵سورة الطور (52) الآية 32

⁴⁶سورة آل عمران (3) ذكرت فيها مرتين في نفس الآية 160

⁴⁷سورة الأنعام (6) الآية 106

⁴⁸السورة (67) الآية 20

وحيث أقول الضمُّ والرفعُ ساكتا ﴿﴾ فغيرهم بالفتح والنصبِ أقبلاً

إذن ضد الضمِّ إذا سكتَ الفتح، وضدَّ الرفع إذا سكتَ النصب. ومعلوم أن ضد النصب الخفض
وضد الفتح الكسر.

لاحظنا ممّا تقدم أنه فيما يتعلق بالرموز يستعمل نوعين منها؛ نوعا يسميه "حرفي": الهمزة لنافع،
الذال لابن كثير، الفاء لحمزة، إلى آخره. ونوعا يسميه "كلمي": حرمي، سما، صحاب، نفر، حق إلى
آخره.

ولا شك أنه لا يوجد - منهجيا- أيّ فرق بين الرمز "الحرفي" والرمز "الكلمي" لذا تراه يقول:

ومهما أتت من قبل أو بعدُ كَلِمَةً ﴿﴾ فكن عند شرطي واقض بالواو فيصلا

يريد أن يقول إنه لا يلتزم ترتيبا معينا بين هذين الرمزين إن اجتمعا، فتارة يقدم الرمز الكلمي على
الرمز الحرفي، وتارة يقدم الرمز الحرفي على الكلمي، وتارة يتوسط "الكلمي" بين حرفين. وسواء ورد هذا
أو ذلك، فإن مدلول كل واحد بحاله لا يتغير بالاجتماع.

ثم يطلب في هذه الملاحظة من قارئه أن يعتبر قضية أخرى مهمة في منهجه. هذه المسألة هي دور:
الواو، الذي سماه "شرطي"، أي الشرط الذي اشترطه ليكون منهجه مفيدا. وفعلا كان اشترطه قبل
فقال:

ومن بعدِ ذكري الحرفِ أُسِّي رجاله ﴿﴾ متى تنقضي آتيك بالواو فيصلا

لذا يقول هنا: "فكن عند شرطي واقض بالواو فيصلا"

مثال لهذا الواو الفاصل:

وَأَدْعَمَ (ض) نكا [و] اِصِلُّ "ت" و"م" د"رَه

[و] أَدْعَمَ (م) ولى [و] جُدُهُ "د" ائِم و لا

لا شك أنكم تلاحظون جمال هذا الشعر وسمو معناه رغم القيود الاصطناعية التي يفرضها عليه
التزامه بشرح منهجه الواصف المشتغل على خليط من رموز كما رأينا.

يخبرنا في هذا القانون أن الراوي "خلف" يُدغم "ذال" (إذ) في حرفين، هما: التاء والذال، وأن
الراوي ابن ذكوان يدغمه في الذال فقط، لكنه لم يستطع أن يشير إلى كل هذا بما قلَّ من قول إلا لأنه
وظف كل طاقات منهجه.

أشار إلى الراوي خلف وهو راوي حمزة برمزه وهو "الضاد"، وأشار إلى الحرفين المدغم فيهما، وهما: التاء والذال بالحرف الأول من الكلمتين (توم دره)، فاصلا بين الرمزين المختلفين؛ رمز الراوي والحروف التي تدغم في الذال بواو فاصلة، هي واو (واصل)، كما أنه أخبرنا بقانونه هذا أن ابن ذكوان المشار إليه برمزميم من قوله (مولي) يدغم "ذال" (إذ) في الدال الذي أشار إليه بـ(دائم)، وكما وعدنا فصل بين رمز القارئ ورمز الحرف المدغم بواو فاصلة نجدها في قوله (وُجده)، يفصل كل هذا طبقا للشرط الذي اشترطه.

أحب أن أشير في الختام، وبكل سرعة، إلى ثلاثة رموز:

الأمر الأول: هذه الرمز، على كثرتها وتعقيدها وصعوبة النص الذي تحلله لم تفسد - رغم الضيق القاتل التي فرضته على الناظم - جمال النظم ووضوحه. وصدق إذ يقول:

أَهَلَّتْ فَلَبَّتْهَا الْمَعَانِي لُبَّأُهَا ﴿﴾ وَصُغْتُ بِهَا مَا صَاغَ عَذْبًا مُسَلْسَلًا

الأمر الثاني: هذه الواو الفاصلة التي وفق إلى توظيفها للأغراض التي أشرت إليها بكل سرعة لم تكن واو عطف فقط فيسهل ترويضها، ولكن قد تكون أيضا حرفا أصليا، وهذا من عجائب ما أتى به.

الأمر الثالث: إن هذا الرجل الذي أتى بهذه العجائب مؤسساً منهجا قويمًا خالدا لدراسة القرآن والتعرف على أسراره كان رحمه الله أعمى، وهذا من أعجب العجائب.

وأخيرا لا أجد ختاماً لكلامي أحسن مما ختم به مقدمة منهجه. قال:

إِلَيْكَ يَدِي مِنْكَ الْأَيْدِي تَمُدُّهَا ﴿﴾ أَجْرُنِي فَلَا أَجْرِي بَجَوْرِ فَأَخْطَلَا

وبالله حولي واعتصامي وقوتي ﴿﴾ ومالي إلا ستره متجلا

والحمد لله رب العالمين